

بقلم: التحرير

واقع الأمة في ضوء التحولات الدولية

الى جانب نشاطه العلمي والثقافي، يضع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية قضايا الامة ومستقبلها في مقدمة اهتماماته، ويُعدّ هذه القضايا مساحات أساسية يلتقي عندها المسلمون، أياً كانت اتجاهاتهم ومدارسهم الكلامية والفقهية والاجتماعية، وبالتالي فهي محاور - على الأرض - للوحدة الاسلامية.

ولا شك أن الهزات التي تعرّض لها الواقع الاسلامي خلال الأشهر الاخيرة، وتحديدأ في أعقاب احداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، هي القضية الأهم التي لا تزال الأمة تعاني من تبعاتها وآثارها. والحقيقة أن تلك الأحداث لم تكن البداية، بل أنها تمثل حلقة في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي ساهمت بمجملها في صياغة الواقع الدولي، هذا الواقع الذي ظلت الولايات المتحدة الأميركية تعمل على الأمساك به في اطار مشروعها الذي أعلنت عنه في مطلع التسعينات من القرن الميلادي الماضي، ويحمل اسم «النظام العالمي للمئة عام القادمة»، وهو نظام يصهر كل مضامين السياسة والاقتصاد والثقافة والعلم والتكنولوجيا في بوتقة واحدة، تكوّن نتائجها حالات التمييز ودعاوى التفوق، وقد برزت مظاهر هذا المشروع في الكثير من بقاع العالم، وفي مقدمتها البلدان الاسلامية، وذلك على شكل عدوان وتآمر وارهاب وعنف، مما يعكس حقيقة اللاتوازن والظلم اللذين يتميز بهما هذا النظام.

وقد شهدت هذه المرحلة خلطاً متعمداً للأوراق، فبعض الفئات التي نسبت ممارساتها للمسلمين، ساهمت، مع الفضاء السياسي والاعلامي الغربي، في تكريس حالة التشويه الذي يتعرض له الاسلام وتياراته الاصيلية. وحينها عاش الواقع الاسلامي بين مطرقة الغطرسة والاستكبار وسندان الجهل والتعصب. أي أن التكريس الاستكباري المركز لتهمة الارهاب والعنف والتعصب التي يوجهها للمسلمين، استغل احداث تفجيرات نيويورك وواشنطن، وهي أحداث اثارت الفزع والحزن في نفوس البشرية، وكان فيها الاسلام هو المتهم الأول!!

ولا نأتي هنا بجديد حين نؤكد بأن الاسلام يرفض أعمال الارهاب والعدوان والعنف، ويدينها ولا يجيزها، لأن شريعته السمحاء تلتقي مع الفطرة الانسانية التي فطرها الله تعالى على حب العدل والسلام والخير. وبالتالي فالارهاب بمعنى القتل الجماعي الأعمى مدان دينياً وانسانياً، أينما كان ومن أي شخص او جهة او دولة صدر. فكل انواع العنف والارهاب تعرف من اثناء واحد، وتشارك في أهداف ترويع الناس وقتل الأبرياء وتدمير الأهداف المدنية، بغض النظر عن الديانة او الاتجاه الفكري والسياسي الذي ينتمي اليه الارهابي، نصرانياً كان أم مسلماً أم يهودياً، سنياً كان أم شيعياً.



لابدّ هنا من التأكيد على عدة ملاحظات اساسية، للحؤول دون خلط الأوراق وقلب الحقائق وتشويه صور الأشياء:

الملاحظة الأولى تتعلق بتعريف الارهاب والعنف اللامشروع، والدعوة هنا موجهة الى علماء الدين والحقوقيين وأصحاب الاختصاص، مسلمين وغير مسلمين، لوضع تعريف محدد للارهاب ومفهومه؛ لأن الذي نراه حالياً هو أن الدول الكبرى تحاول بالقوة والاكراه او بالدعاية والاعلام فرض تعريفها وفهمها للارهاب على الدول والشعوب الاخرى، وهو تعريف وفهم مفضل على مقاس الدول الكبرى ومصالحها الخاصة، ثم تعطي لنفسها الحق في تطبيق فهمها عملياً في كل بقعة من بقاع العالم، وكأن الأرض ملك لها، وكل بلدان العالم تشكل عمقاً أمنياً لها، ولا ندري من الذي أعطاهما هذين الحقيين: فرض تعريفها على الآخرين، وتطبيق فهمها على الجميع. فنظام الولايات المتحدة الاميركية الذي يعبر عن هذه الحالة بكل تفاصيلها، يعتبر ان أي عمل لا يلتقي مع مصالحه الخاصة، سواء كان سياسياً ام عسكرياً ام اقتصادياً ام ثقافياً، يعتبره عملاً ارهابياً، بل أن كل من لا يؤمن بهذه المقولة هو ارهابي، حتى قال حكّامه بأن الذي لا يكون معنا فهو مع الارهاب والارهابيين!! وهذا دليل صارخ على طبيعة رؤية أميركا لنفسها وللآخر، فهي تنظر للآخر من خلالها. فأبّة معادلة هذه؟ وعلى أية قاعدة دينية او انسانية او قانونية تستند؟! فهذه التعريفات الخاصة والفهم الذاتي مرفوضة، والمطلوب فهم انساني موضوعي للارهاب، وتعريف حقيقي لظاهرته. وفي هذا الاطار نطرح على طاولة المداولة

والحوار التعريف المجمل التالي: (الارهاب - اصطلاحاً - هو كل عمل يتم لتحقيق هدف غير انساني وفساد، ويتضمن تهديداً للأمن بأنواعه، وتضييعاً للحقوق المقبولة دينياً وبشرياً).

الملاحظة الثانية تتعلق بضرورة الفصل بين مسار ، الأحداث والنظرة اليها، فأحداث العنف التي شهدتها واشنطن ونيويورك في مسار مستقل، والعدوان الذي استهدف شعب افغانستان المظلوم في مسار آخر، والتهديدات، الاستكبارية المتكررة التي تتعرض لها البلدان الاسلامية، كاجمهورية الاسلامية الايرانية ولبنان وسوريا والسودان وغيرها، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات يومية لحقوقه هو مسار ثالث. فأى مسار من هذه المسارات لا يسوّغ للمسار الثاني أعماله. فمثلاً ما تقوم به أميركا من أعمال تستهدف سلام الشعوب وأمنها، ولا سيما دعمها المطلق للعدوان الصهيوني على فلسطين ودول الجوار، لا يسوّغ لأي شخص أوفقة أن تقوم بأعمال عنف وارهاب انتقامية تستهدف الأبرياء والمنتشآت المدنية في الولايات المتحدة الاميركية. وبالتالي فمن أفذح الأخطاء أن نحارب الارهاب بأرهاب مثله.

الملاحظة الثالثة ترتبط بمشكلة تحمّل الشعوب وزر أنظمتها، وهي مشكلة معقدة لا بد من التوصل الى حل عادل لها. فالشعب الاميركي نراه للأسف يتحمل في داخل أميركا وفي خارجها وزر نظامه وعدوانه على الآخرين، فيتعرض للأعمال الارهابية اللامشروعة جراء ممارسات حكامه، كما أن الشعب العراقي المظلوم يتحمل وزر حكامه ويتعرض للحصار نتيجة المغامرات التي قاموا بها ضد دول الجوار. مثل ما جرى على الشعب الافغاني الذي تحمل وزر الفئة التي سيطرت على مقدراته بضع سنوات. ووفقاً لذلك، فهذا الربط بين الشعوب والحكام غير صحيح ولا يجوز بكل المعايير الدينية والانسانية والقانونية؛ إذ أن البريء لا يؤخذ بفعل المجرم، مهما كانت الصلة التي تربطهما.

الملاحظة الرابعة تتمثل في ضرورة التفريق بين الارهاب اللامشروع وبين المقاومة المشروعة؛ إذ أن الخلط بين الاثنين يؤدي الى قلب للحقائق وتزييف للواقع. ففي الارهاب اللامشروع ترويع يستهدف الأبرياء والمدنيين ومصالح الناس العاديين، كما يستهدف أمن البلاد والشعب والإخلال بالنظام العام. أما المقاومة المشروعة فهي تستهدف رد العدوان وردع المعتدي والقصاص من المجرم، وتجسيد ذلك على أرض الواقع يتمثل في مقاومة الشعب الفلسطيني المسلم للاحتلال الصهيوني، ويتمثل أيضاً في المقاومة الاسلامية في لبنان التي وفقها الله تعالى في دحر العدوان وهزيمة المحتل، كما يتمثل في مقاومة الشعوب لأنظمة

التمييز العنصري، ولكل أنواع الاحتلال والعدوان والاستكبار والاستعمار. ومما يبعث على الأسى والأسف أن تحدث هذه الممارسات والممارسات المضادة في عام حوار الحضارات، الذي تداعى عقلاء البشرية لدعم فكرته وبلورتها والمساهمة في نشرها وتعميمها، بعد دعوة الجمهورية الاسلامية الايرانية رسمياً لها، من منطلق إيمان الجمهورية الاسلامية وقادتها بالحوار الانساني على مختلف مستوياته ومضامينه، بعد أن مارسته الجمهورية الاسلامية عملياً طيلة عقدين من الزمن.

والحقيقة أن الحوار - بمختلف أشكاله - هو أحد عناصر القوة التي تمتلكها الأمة في الرد على التحديات التي تواجهها، وفي مقدمتها التهديد والعدوان الخارجي. ويبدأ الحوار من داخل الأمة، وهو الحوار الذي تشترك فيه المذاهب الفقهية والتيارات الفكرية والثقافية والاجتماعية للمسلمين؛ بهدف الارتقاء بمستوى التفاهم والتقارب الى غايات الاسلام في التضامن والتكافل والتعاون بين أبنائه، تمهيداً للوحدة الاسلامية الكبرى، التي تجتمع على قاعدتها طاقات المسلمين، وتتوحد اراداتهم الاجتماعية والسياسية وقدراتهم الاقتصادية والعسكرية وصولاً الى تفعيل قوتهم الثقافية والفكرية.

والى جانب ذلك ينطلق الحوار في رحاب الأديان والثقافات والحضارات، من منطلق الشراكة الذنبية والانسانية على الأرض، وهدفه ايصال صوت الاسلام الى الآخرين، وإسماعهم حقايقه، والبحث عن اسس الاستقرار والأمن والعدالة والخير للبشرية جمعاء.

منذ ظهور الأشكال الاولى للاستعمار الغربي في البلدان الاسلامية، ظل المسلمون ولا يزالون أكثر من أية أمة أخرى في العالم ضحية لمختلف ألوان العدوان والظلم والارهاب، ومن هنا فالمسلمون هم أصحاب المصلحة الحقيقية في أية دعوة لمكافحة الارهاب والعنف، شريطة أن تكون دعوة حقيقية وليست مزيفة؛ إذ أن الدعوة التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية الآن تكترس حالة التمزق التي تعيشها البشرية، وتعمل على ايجاد صراعات وهمية بين الأديان والحضارات، وتكترس حالة العداء ضد المسلمين وعموم المستضعفين. وليس أدل على ذلك من اعتدائها على بعض البلدان الاسلامية، وهكذا تهديداتها المستمرة لأكثر من

بلد اسلامي، اضافة الى دعمها كل مضامين القسوة والهمجية والوحشية التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المسلم، ولا تسمح لهذا الشعب المظلوم حتى بالدفاع عن نفسه او التعبير عن مظلوميته. فهل تمتلك مثل هذه الدولة، مهما كانت دعاواها، صلاحية القيام بحملة دولية لمكافحة الارهاب؟ أو أنها مؤهلة لأن تدعو للسلام والعدالة؟!

إن أية حملة حقيقية لمكافحة الارهاب، لا بد أن تسبقها مقدمات تعمل على اجتثاث جذور الارهاب وتستهدف مصادر التوتر في العالم، وأبرز هذه المقدمات:

١- المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول العضوة في منظمة الأمم المتحدة، ومنع هيمنة دولة أو أكثر على قراراتها، ولا سيما ما يرتبط بالآلية غير العادلة التي يضع مجلس الأمن الدولي قراراته من خلالها. فهذه الآلية تسببت في استمرار الإرهاب في أكثر من بقعة من بقاع العالم، ولا سيما في فلسطين، إذ استخدمت الولايات المتحدة الأميركية حق الفيتو عشرات المرات لمنع اصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يكبح جماح الارهاب الصهيوني.

٢- رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني والشعوب المجاورة لفلسطين، والتي تتعرض للانتهاكات والارهاب من قبل الكيان الصهيوني.

٣- إحداث آلية دولية تمنع استمرار دعم الدول الكبرى للأنظمة والكيانات الدكتاتورية والعنصرية، وكذلك المنظمات والجماعات الارهابية.

٤- محاربة الفقر والجهل والمرض وكل مظاهر التخلف، وكذلك أمراض المدنية الحديثة ووسائل الاعلام والفن التي تشجع على العنف، على مستوى العالم أجمع؛ لأنها تمثل الأرضية الطبيعية التي تنزع فيها النزعات الارهابية.

٥- الحيلولة دون استغلال الدول الغربية الكبرى للأحداث وتحويلها الى صراع حضارات وحرب بين الأديان وتصفية حسابات مع بعض الأنظمة، على حساب الشعوب.

٦- استمرار الحوار بين عقلاء البشرية من اتباع الأديان والحضارات والمذاهب، وتكثيفه وتعميقه، بهدف خلق رأي عام عالمي يمارس دوره في نشر العدالة والسلام والمحبة بين جميع شعوب العالم.

ولا شك أن السلام العالمي الذي ينشده الاسلام، بل تنشده البشرية جمعاء، هو السلام العادل الذي تتكافأ فيه الفرص، ويُعطى كل ذي حق حقه، ويُنصف فيه المظلوم، ويُعاقب المعتدي، فالسلام العادل هو الكفيل - فقط - باقتلاع جذور العنف والارهاب، اما السلام

المفروض والظالم فيعني الابقاء على بؤر التوتر والمشاكل ناراً تحت الرماد؛ لأن المجرم يتساوى فيه مع الضحية، وتضيع جراه الحقوق، وتكون سياسة الأمر الواقع هي الحكم، وبالتالي ستعود أعمال العنف كما كانت وربما بكثافة أكبر.

يضم العدد الذي نضعه بين أيدي القراء، ملفاً عن الصراع الاسلامي - الصهيوني، باعتباره أحد المحاور المركزية التي يلتقي عندها المسلمون، ولا سيما القضية الفلسطينية، التي تمثل واجهة هذا الصراع. كما احتوى العدد على مجموعة من الدراسات التي كتبها علماء ومفكرون وباحثون من مختلف المذاهب الاسلامية.

ونأمل أن يكون هذا العدد من رسالة التقريب، بداية جادة لانطلاقة جديدة للمجلة، تدفعنا إليها جملة من الاعتبارات الاساسية، التي تضع الاعلام الاسلامي، وتحديدأ الصحافة العلمية والبحثية، في مواجهة تحديات كبيرة، تفرضها استحقاقات الزمان وتطوراته المتسارعة. وتؤكد ضرورة هذه الانطلاقة الجديدة بعد تسنم سماحة العلامة الشيخ محمد علي التسخيري منصب الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية؛ بالنظر لما يحمله سماحته من مواصفات فذة تسمح له بالإشراف المباشر على عمل المجلة وغيرها من صحافة المجمع واصداراته.